السَّماعُ عندَ ردوسي زاده في كتابِهِ "إيضاح الكافيةِ"

The Audition (Samā‘) According to Rudūsi Zādah in His Book Īḍāḥ al-Kāfiyya"

م. م. محمَّد عدنان سعود
Lecturer Asst. Muhammad Adnan Sa’ud

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

المستخلص

اِتَّبعَ ردوسي زاده في كتابه إيضاح الكافية خُطى السابقينَ من أئمةِ النَّحوِ، ولاسيَّما البصريُّونَ منهم، فقد استشهدَ بالقرآن الكريم في إقرار قواعده النَّحويَّة وتمكين رأيه، ولا غرابة فهو أصحُّ ما يُستشهدُ به، وقد جاءَ بالآيات الكريمة في مواطنَ مختلفةٍ منَ كتابِه، حتَّى بلغتْ ثمانينَ آيةً، سِيقتْ، وكان يقتصرُ فيها على موطنِ الشَّاهدِ، فهو لم يكنْ يذكرُ النَّصَّ كاملًا؛ وربَّما اكتفى بذكرِ آيةٍ واحدةٍ مقتصرًا عليها، وفي بعضِها الآخرِ كانَ يؤيِّدُ ما يذهبُ إليهِ بذكرِ آيتينِ في الموطنِ الواحدِ أو أكثرَ؛ تأكيدًا وتعضيدًا لما يذهب، وقد يَعْضدُ ما يستشهدُ بهِ من كتابِ اللهِ تعالى بقولٍ من كلامِ العربِ، كما كانَ يقدِّمُ القرآنَ على ما سواهُ من النُّصوصِ الأُخرى في استشهادِهِ على المسائلِ النَّحويَّةِ، فلم أجدِ المؤلِّفَ قد خرجَ عن إطارِ المتقدمينَ في استشهاده بالقرآن الكريم.

Abstract

Rudūsi Zādah followed in the footsteps of his predecessors among the leading grammarians, particularly those of the Basran school, in his book Īḍāḥ al-Kāfiyya. He cited the Holy Qur'an to establish grammatical rules and reinforce his opinions—unsurprising, given that the Qur'an is the most authentic source for linguistic evidence. He referenced Qur'anic verses in various parts of his book, reaching a total of eighty verses. However, he limited his citations to the relevant portion of the verse rather than quoting the full text. At times, he cited only a single verse, while in other instances, he supported his argument by citing two or more verses in the same context to strengthen his point. Additionally, he sometimes reinforced his Qur'anic evidence with quotations from Arab speech. Notably, he prioritized the Qur'an over other texts when providing linguistic evidence for grammatical issues. Thus, I found that the author did not deviate from the approach of early grammarians in his use of Qur'anic citations.

المقدِّمة

الحمدُ لله الذي خلقَ آدم وعلَّمه، وبعثَ سليمان وفهَّمه، وأرسلَ محمدًا صلى الله عليه وسلم وكرَّمه، وخصَّ أمَّتَهُ بأحسنِ اللُّغاتِ، وحباها بعلماء ثِقات، فتبادروها بحثًا ودراسةً، حتَّى صارتْ من أكرم اللغات، وأُصلِّي وأسلم على سيِّدنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وإنَّ من فضلِ اللهِ وكرمهِ أنْ وفقني لخدمة العربية، متخذًا من شرح الإمام ردوسي زاده على كافية ابن الحاجب موضوعًا، فهذا المختصر اشتمل علومًا أوجزها المؤلف في شرحه للكافية، وهو شرحٌ لمَّا يزل مخطوطًا، لم يَسبقْ إليه أحدٌ، فعمدتُ إلى دراسته وصفًا وتحليلًا، قاصدًا إبراز ما بذله المؤلف من جهد علمي، فإذا به شرحٌ غنيٌّ مقنعٌ، فمأخذه سهلٌ، وتوجيهه حسنٌ، عمد فيه المؤلف إلى بسط المادة اللغويَّة، والنقل عن المذاهب النَّحويَّة، قاصدًا لحلِّ مشكلات الكافية، جامعًا فوائد من سبقوه إلى شرحها.

سبب اختيار الموضوع وأهمِّيَّته:

لقد عُدَّ مختصرُ الكافيةِ لابن الحاجب من المختصرات اللامعة في مجال النَّحو، هذا المختصرُ الَّذي انمازَ بالدِّقَّة والشُّمول وموافقته الدَّرسَ النَّحويَّ؛ لاشتمالهِ على دقائق المسائل النحوية، والتَّقاسيم الفنيَّة الَّتي صيغت بأسلوب أدبي، ما مكَّنَهُ من قلوب محبي العربية، فتبادروها بالشَّرح والنَّظم والتَّعليق؛ فأُقيمت عليها دراسات كثيرة من أشهرها ذيوعًا: شرح المصنِّف جمال الدين عثمان بن الحاجب، والنهاية في شرح الكفاية، ومنهاج الطَّالب، وشرح الرضيِّ الأستراباذي، وإيضاح الكافية، وغيرها من الشروح التي لا عدَّ لها ولا حصر. وحفاظًا على تراث الأمة العربيَّة والإسلاميَّة، آثرنا دراسة شرحٍ من شروحها لم تتناوله أقلام الباحثين، إبرازًا المكانة العلمية للمؤلف والشَّارح، والوقوف فيها على أبواب النَّحو ومسائله، التي أَثْرتِ الدَّرسَ النَّحويَّ بكثير من المسائل المتعلقة باللغة ولاسيَّما النَّحو منه.

التَّمهيد:

قبلَ الحديثِ عن السَّماعِ لا بدَّ لنا من التَّعريفِ بأمرينِ؛ أحدهما: السَّماع وأهميته، وثانيهما: التَّعريف بـــابن الحاجب صاحب الكافية، وشارحها (ردوسي زاده).

أولًا: السَّماع لغةً واصطلاحًا:

السَّماعُ لغةً: هو اسْمٌ استلذَّتْ به الأُذُنُ من صوتٍ حسنٍ، والسَّماعُ أَيضاً: ما سَمِعْتَ بِهِ فـــــشـــــاعَ وتُكلِّمَ بهِ[1]، وأصلُهُ "من الفعلِ سَمِعَ، كَعلِمَ".[2] واصطلاحًا: ما ثَبُتَ في كلامِ مَنْ يُوثقُ بفصاحتِهِ، فشملَ هذا كلامَ اللهِ تعالى، وهو القرآنُ الكريمُ، وهو أفصحُ كلامٍ

(١) ينظر: تهذيب اللغة، الأزهري، (مادة: سمع): ٢/٧٤.

(٢) ينظر: القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (مادة: سمع): ١/٧٣٠.

وأبلغُهُ، وكلامَ نبيِّهِ صلى الله عليه وسلم، وهو الحديثُ النَّبويُّ الشَّريفُ، وكلامَ العربِ قبلَ بعثتِهِ صلى الله عليه وسلم وفي زمنهِ وبعدَهُ إلى أنْ فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدينَ نظمًا ونثرًا من مسلمٍ أو كافرٍ، وهذه ثلاثةُ أنواعٍ لا بدَّ في كلٍّ منها من الثُّبوتِ(١).

أهمِّيَّته:

يُعدُّ القرآنُ الكريمُ من أهمِّ مصادرِ السَّماعِ في إقرارِ القواعدِ النَّحويَّةِ، وكانَ العلماءُ حريصينَ كلَّ الحرصِ على الأخذِ بالمسموعِ عمَّن يوثقُ بسلامةِ لغتِهِ، وعدمِ تطرُّقِ الفسادِ إليها، فالسَّماعُ عندَ المتقدِّمينَ يتمثَّلُ بالقرآنِ الكريمِ، والحديث النبوي الشَّريف، وكلام العربِ الفصحاءِ الَّذينَ يحتجُّ بكلامِهم نظماً أو نثرًا، وقدْ أوردَ السيوطيُّ ما يؤيدُ أنَّ أصولَ السَّماعِ ثلاثةٌ بقولِهِ: فهذِهِ ثلاثةُ أنواعٍ لا بُدَّ في كلٍّ منها من الثُّبوتِ، وقد فصَّلَ في ذلكَ ومنه قوله: أمَّا القرآنُ الكريمُ فكلُّ ما وردَ أنَّهُ قُرئَ بهِ جازَ الاحتجاجُ بهِ في العربيَّةِ، سواءٌ كانَ متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا).(٢)

ثانيًا: التَّعريف بالماتن (ابن الحاجب) والشَّارح (ردوسي زاده):

١. ابن الحاجب: هو أبو عمرٍو عثمانُ بنُ عمرَ بنِ أبي بكر بن يونس الكُرديُّ الدوينيُّ(٣)، أحد أفذاذ أهل العلم في أصول الفقه وفنون العربيَّة وغيرهما، حيثُ برعَ في علومهما وأتقنها غاية الإتقان، وتركَ فيها مؤلَّفاتٍ جليلةً سارتْ بها الرُّكبان، وامتلأت بها الأمصار والبلدان، فانتفع النَّاس بعلمه انتفاعًا بيّنًا في حياته وبعد مماته، الأصلُ، الإسنائيُّ(٤) المولدُ(٥)، وُلِدَ في عام ٥٧٠ هجريَّة، من أسرة كرديَّة، كانت تقطنُ العراق في الجهة الشمالية الشَّرقيَّة، ثمَّ انتقلت أسرتُهُ مع الأيوبيينَ إلى بلاد الشَّام، فمكثت مدَّةً من الزَّمن، ثمَّ انتقلتْ بعدها إلى القاهرة(٦)، حيث تلقَّى العلم فيها فحفظَ القرآنَ الكريم، وأخذ بعض القراءاتِ، وسمع "التَّيسيرَ"(٧)، وتلا بالقراءاتِ السَّبعِ؛ أما كُنيتُهُ التي عُرِفَ بها فهي ابن الحاجبِ نسبة إلى عملِ

---

(١) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي: ١/ ١٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٦٥.

(٣) الدُّوني نسبة إلى (دُونَة)؛ وهي من نواحي أرَّان في حدود أذربيجان، قريبة من تفليس، التي منها بنو أيُّوب ملوك الشَّام. ينظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٢/ ٤٩١.

(٤) الإسنائي نسبة إلى (إسنا)؛ وهي قرية من قرى مصر على شاطئ النيل من جانبها الغربيِّ. ينظر: معجم البلدان: ١/ ١٩٨.

(٥) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: ٣/ ٢٤٨.

(٦) ينظر: وفيات الأعيان: ٣/٢١٧.

(٧) وهو كتاب في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ). ينظر: غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، ابن الجزري: ١/ ٥٠٨.

والدِهِ الذي كانَ حاجبًا للأميرِ عزِّ الدِّينِ موسك الصَّلاحيِّ، وكانتْ وفاتَهُ رحمه اللهُ في سنة (٦٤٦هـ).[١]

٢. ردوسي زاده، محمد بن عبد الله المدرس الرُّومي الحنفي الشهير بردوسي زاده، له ترجمة كتاب الخراج لأبي يوسف، وترجمة وفيات الأعيان لابن خلكان مطبوع، وترجمة عجائب المخلوقات، وشرح القصائد من ديوان العرفي، وغير ذلك[٢]، وهو من العلماء المغمورين الذين لم نقف على ترجمة لهم في كتب التراجم العربية والعثمانيَّة، إلَّا ما قدَّمنا له من معلومات وقفنا عليها في كتاب هدية العارفين وكتاب عثمانلي مؤلفلري، توفي رحمه الله سنة ١١١٣هـ.

المبحث الأول: منهج ردوسي زاده في استعمال الشَّاهد القرآنيِّ:

لمَّا كانَ القرآنُ الكريمُ المصدرَ الأوَّلَ من مصادرِ السَّماعِ، فلا غرابةَ أنْ نجدَ آياتٍ كثيرةً في كتابِه، الَّتي جاءتْ فيهِ على حسبِ موضعِها الَّذي اقتضاهُ، فمنها ما جاءَ بهِ تأصيلاً لقاعدةٍ نحويَّةٍ، ومنها ما جاءَ كدليلٍ على المسائلِ الخلافيَّةِ، ومنها ما جاءَ في مواطنِ تعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيَّةِ، ومنها ما بيَّنَ فيهِ آراءَ العلماءِ، ومنها ما استدلَّ بها على لغةِ قومٍ، ومنها ما ردَّ بهِ رأيًا آخرَ. إنَّ الشَّواهدَ المسموعةَ منَ القرآنِ الكريمِ في كتابِ المؤلف كثيرةٌ واضحةٌ، ولا شكَّ أنَّ سماتِ الاستشهاد لديه لا تُعدُّ بدعًا على سماتِ سابقيهِ أو لاحقيهِ، إلَّا أنَّهُ أخذَ في بعضِها منحًا مغايرًا لهم، إذْ لكلِّ عالمٍ أسلوبُهُ وطريقتُهُ في التَّأليفِ، فهو في طريقتِهِ قد وافقَ بعضًا من العلماءِ في تأليفِهِ وخالفَ آخرينَ، ومنْ أهمِّ تلكَ السِّماتِ:

أوَّلاً: الاكتفاءُ بالشَّاهدِ القرآنيِّ الواحدِ: فهو يميلُ في جلِّ مسائلهِ إلى إيرادِ الشَّاهدِ الواحدِ مكتفيًا بهِ في إثباتِ الحكمِ النحويِّ الَّذي ينشدُهُ، وفي كتابهِ إيضاحِ الكافيةِ الكثيرُ منْ تلكَ الشَّواهدِ الَّتي سيقتْ على حسبِ مناسباتِها كما في:

١. مسألةُ حذفِ الفعلِ الرَّافعِ للفاعلِ: استدلَّ المؤلِّفُ في هذا البابِ بقولهِ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[٣]، ليستشهدَ بأنَّ "أحدٌ" في النَّصِّ الكريمِ "فاعلٌ" مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ بعدَهُ، فالتَّقديرُ: "وإنْ استجارَكَ أحدٌ منَ المشركينَ استجارَكَ"، فَحَذْفُ الفعلِ الرَّافعِ للفاعلِ في هذا المقامِ واجبٌ، وهو "استجارك"؛ لوجودِ قرينةٍ تدلُّ عليهِ[٤]. وقد أصابَ المؤلِّفُ فيما ذهبَ إليهِ؛ لأنَّ "إنْ" الشَّرطيَّةَ لا يليها إلَّا الفعلُ، فإنْ

(١) ينظر: ذيل الرَّوضتين في تراجم رجال القرنين السادس والسابع، أبو شامة: ١٨٢.

(٢) ينظر: هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل البغدادي: ٢/ ٣٠٨.

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٦.

(٤) ينظر: ردوسي زاده، إيضاح الكافية: ١٤.

وَلِيها اسمٌ حُمِلَ على أنَّ العاملَ فيهِ محذوفٌ وجوباً، وهو ما لا يصحُّ أنْ يكون مع "أنْ" المفتوحة(١). ثمَّ علَّقَ المؤلفُ بعد ذلك بقوله: "وقد يحذفانِ معاً"، فهو يرى أنَّه يجوزُ حذفُ الفعلِ والفاعلِ معاً؛ وذلك إذا وقعا جوابَ سؤالٍ، ومثَّلَ له بقولهِ: "أقامَ زيدٌ؟" فهذا سؤالُ يحتاجُ إلى جوابٍ، والجواب نعم أو لا، فإذا كانَ الأمرُ كذلك، فهنا يجوزُ حذفهما؛ أي: الفعل والفاعل معًا؛ لوقوعِهما جوابًا(٢). وقد جاءَ ما يؤيِّدُهُ في كتاب المفصَّلِ في صنعة الإعراب للزَّمخشريِّ؛ لقوله: إنَّ الفاعلَ قد يُرفَعُ بفعلٍ مقدَّرٍ مُفَسَّر بفعل ظاهر(٣)، كما في الآية السابقة. إلَّا أنَّ ثمَّةَ خلافًا في العامل الَّذي به ارتفعَ الاسمُ الواقعُ بعدَ أداة الشَّرط، فجمهور النُّحاة من البصريِّين يرَوْن: أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدَ أداةِ الشَّرطِ، إمَّا أنْ يكونَ منصوباً فيكون العاملُ فيه الفعلَ الواقعَ بعده كما في قولنا: "إنْ زيداً تضربْ أضربْهُ"، أَو مرفوعاً فيكون ارتفاعه بفعلٍ مَحْذُوفٍ يفسِّرُهُ الفعلُ المذكورُ(٤)، كما في الآيةِ الكريمةِ الَّتي استشهدَ بها المؤلفُ في هذا الموطنِ. وللأخفشِ والكوفيينَ أقوالٌ في ذلك الرَّافعِ كما نُقِلَ عنهم؛ الأوَّل: أنَّ الاسمَ الواقعَ بعد أداةِ الشَّرطِ مرتفع بالفعلِ المتأخِّرِ(٥)، والثَّاني: أنَّه ارتفعَ بالابتداءِ، فهم يجوِّزونَ مجيءَ الجملةِ الاسميَّةِ بعدَ "إنْ، وإذا" الشَّرطيتينِ، ومذهبُ الجمهورِ هو مجيءُ الجملةِ الفعليَّةِ بعد أدوات الشَّرط(٦)، والثَّالث: أنَّهم وافقوا الجمهورَ فيما ذهبوا إليه من أنَّ الاسم ارتفع بفعلٍ مقدَّرٍ فُسِّرَ بالفعلِ الظاهرِ(٧). والَّذي نلحظُهُ في هذه المسألةِ أنَّ أنَّ ما ذهبَ إليه الكوفيُّونَ والأَخفشُ، بقولهم: إنَّ الاسمَ المرفوعَ بعدَ أداةِ الشَّرطِ إمَّا مبتدأٌ، أو مرفوعٌ بالفعلِ المتأخِّرِ، قولٌ خالفوا فيه الجمهورَ؛ لما تقدَّمَ من آراءٍ، فضلًا عن أنَّ الفعلَ المذكورَ المُفسِّرَ للمحذوفِ إنَّما هو عوضٌ عن المحذوف، ولا يصحُّ الجمعُ بينَ عِوضٍ ومُعوَّضٍ.

٢. مسألة دخول "قد" على الماضي الواقعِ حالاً:

ذهبَ المؤلفُ إلى القولِ بوجوبِ دخولِ "قد" ظاهرةً أو مقدَّرةً في الفعلِ الماضي المثبتِ الواقعِ حالًا، وقد أوردَ على ذلك شاهدًا من كتابِ اللهِ العزيزِ وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري: ١/٤٠.

(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ١٤.

(٣) ينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب، الزَّمخشري: ٤٠_٤١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٢/٥٠٤. واللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٢/٥٧.

(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢/٥٧.

(٦) شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ١/ ٣٩٦.

(٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام: ١/ ٧٥٧.

جَاءُوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1]، فقد ساقَ المؤلِّفُ الشَّاهدَ السَّابقَ على أنَّ الماضي المثبتَ لابدَّ أنْ يقترنَ بـــ"قد"، فهو يقدِّرُ "قد" في "حصرت" والتَّقدير: "قد حصرت"[2]. وهو بذلك يتَّفقُ مع ابنِ الحاجبِ الَّذي ذهبَ في هذا مذهبَ البصريِّينَ خلا الأخفشَ، من وجوبِ دخولها على الماضي المثبت، فهو يرى أنَّ الماضي لا يصحُّ أنْ يكونَ حالًا إلَّا إذا اقترنَ بـــ"قد"، أو كان وصفًا لمحذوفٍ وهو مذهبُ سيبويهِ، فالمؤلفُ بذلك يخالفُ الكوفيينَ والأخفشَ، الذين يرونَ عدمَ دخولِها على الماضي الواقعِ حالاً؛ لكثرة الاستعمال، وقد كانَ دليلُ الكوفيينَ النَّقلَ والقياسَ؛ أمَّا النقلُ فقد استدلُّوا بقولِ اللهِ تعالى السَّابق، والتَّأويلُ لديهم أنَّ "حَصِرَتْ" فعلٌ ماضٍ وقعَ حالًا فهو بمعنى "حَصِرةً"، وأمَّا القياس فلأنَّ كلَّ ما جازَ أنْ يكونَ صفةً لنكرةٍ كقولِنا: "مررتُ برجلٍ قاعدٍ" يجوز أنْ يكونَ حالًا للمعرفةِ نحو: "مررتُ بالرَّجلِ قاعدًا"، وبما أنَّ الفعلَ الماضي يصحُّ أنْ يقعَ صفةً للنَّكرة مثل: "مررتُ برجلٍ قعدَ"، قيْسَ عليه أنْ يقعَ حالًا للمعرفةِ نحو: "مررتُ بالرَّجلِ قعدَ". أمَّا البصريونَ فقد منعوا وقوعَ الماضي موقعَ الحالِ، إلَّا إذا احتملَ معنى الحالِ، وهو ما يَصلحُ أنْ يُقالَ فيه "الآن" أو "السَّاعة" مثل: "مررتُ بزيدٍ يضربُ"؛ لأنَّه يحسنُ أنْ يقترنَ به الآن أو السَّاعة، وهذا لا يصلحُ في الماضي، فينبغي أنْ لا يكونَ حالًا، وهو لا يلزمُ مع الكلامِ إذا كانَ معه "قد"، نحو: "مررتُ بزيدٍ قدْ قامَ"؛ وذلك لأنَّ "قد" تُقرِّبُ الماضي من الحال، فجازَ أنْ يقعَ معها حالًا، ولهذا يجوزُ أنْ يقترنَ به الآن أو السَّاعة فيقال: "قدْ قامَ الآنَ، أو السَّاعةَ" فدلَّ على ما قلناهُ"[3].

ثانياً: تعدُّدُ الشَّاهدِ القرآنيِّ في المسألةِ الواحدةِ:

إنَّ مسألةَ تعدُّدِ الشَّاهدِ في كتابِ إيضاحِ الكافيةِ لا تكادُ تكونُ فريدةً، فهي مبثوثةٌ في أغلبِ كتبِ النَّحو، إلَّا أنَّ المؤلِّف قد خالف من سبقوه في هذا الأمر، فهو لم يكثرْ من هذه الظَّاهرةِ، فقد كانَ يعالجُ أغلبَ المسائلِ بذكرِ شاهدٍ واحدٍ، فظاهرةُ التَّعدُّدِ لم تأتِ في كتابهِ إلَّا في مواطنَ معدودة منها:

١. مسألة جواز حذفِ المخصوصِ بالمدحِ:

أشارَ المؤلِّفُ إلى جوازِ حذفِ الاسمِ الَّذي خُصَّ بالمدحِ إذا عُلِمَ؛ أي: وقتُ قيامِ قرينةٍ دالةٍ على المحذوفِ، أو دليل على إجازة الحذفِ، وممَّا استدلَّ به على جوازِ الحذفِ قولُهُ تعالى: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[4]، فقد أجازَ ردوسي حذفَ "أيوب" في الآية الكريمة، وهو

(١) سورة النساء، من الآية: ٩٠.

(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ٣٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف،: ٢٥٤/١.

(٤) سورة ص، من الآية: ٣٠، ٤٥.

المخصوصُ بالمدحِ؛ وذلك لوجودِ القرينةِ، وهي قِصَّتُهُ المذكورُ فيها، ثمَّ ذكرَ دليلًا آخرَ ليوثِّقَ هذا الرَّأيَ وهو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ المَاهِدُونَ﴾[١]، فقال: إنَّ المخصوصَ محذوفٌ، والتَّقديرُ: "نحن"[٢]. وهو المختارُ عندَ النُّحاةِ، فالمخصوصُ يُحذفُ إذا دلَّتْ عليه قرينةٌ تُجيزُ الحذفَ، فالمؤلِّفُ يتَّفقُ معَ مذهبِ النَّحاةِ في ما تقدَّمَ[٣].

٢. مسألة زيادة "ما" معَ بعضِ حروفِ الجرِّ:

جاءَ في كتابِ إيضاحِ الكافيةِ أنَّ "ما" تزادُ معَ بعضِ الحروفِ، ومن تلكَ الحروفِ "حروفُ الجرِّ"، واستدلَّ على ذلك بنصوصِ القرآنِ الكريمِ، فقد ساقَ بعضَ الشَّواهدِ الَّتي دخلتْ فيها "ما" على بعضِ تلك الحروفِ، منها استدلالُهُ بقولِهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾[٤]، فـ"ما" في الآية الكريمة زائدةٌ، ويمكنُ حذفُها في غيرِ القرآنِ، إذ يمكنُ القولُ: "فبرحمة"[٥]، فـ"ما" في الشَّاهدِ السَّابقِ لم تُغيِّرْ لا في اللفظِ ولا في المعنى ولا في الحكمِ[٦]. كما استدلَّ بزيادتِها معَ "مِنْ" في قولِهِ تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[٧]، وزيادتها مع "عن"، وتكتبُ "عمَّا" موصولة، كما كتبتْ في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٨]، وغيرها من المواضعِ[٩].

المبحث الثاني: منهج ردوسي زاده في الاستدلال بالشَّاهد القرآنيِّ على المسائل النَّحويَّة:

أولًا: الاستدلال بالشَّاهدِ القرآنيِّ على تعدُّد الأوجهِ الإعرابيَّة:

من سماتِ اللُّغةِ العربيَّةِ تعدُّدُ الأوجهِ الإعرابيَّةِ، تلك السِّمةُ التي باتتْ واضحةً في كتابِ إيضاحِ الكافيةِ لردوسي زاده، الَّتي لا تُعدُّ بدعاً عندَهُ، فهو لم ينفردْ بها دونَ غيرِهِ؛ فهي موجودةٌ في كثيرٍ من مؤلفاتِ من سبقوهُ من العلماءِ، ولنا أنْ نقولَ: إنَّ المؤلفَ سارَ في كتابِهِ على خطى من تقدَّمهُ من العلماءِ أو عاصرهُ، وأمَّا ما تفرَّدَ به في هذا المجالِ، فهو الإكثارُ من عرضهِ تلكَ المسائلَ، الَّتي تمثلتْ بتعدُّدِ الأوجهِ الإعرابيَّةِ، الَّتي أولاها اهتماماً

---

(١) سورة الذاريات، من الآية: ٤٨.

(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ٩٤.

(٣) ينظر: المقتضب، المبرِّد: ١٤٥/٢، والمفصَّل في صنعة الإعراب: ٣٦٣، واللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ: ١/ ٤٠٩، وشرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: ١٨٧.

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٩.

(٥) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٧٦/٣، وإيضاح الكافية: ١٠٢.

(٦) ينظر: أسرار العربية، الأنباري: ٤١/١.

(٧) سورة نوح، من الآية: ٥٢.

(٨) سورة المؤمنون، من الآية: ٤٠

(٩) ينظر: إيضاح الكافية: ١٠٢.

بالغاً في كتابهِ. ولبيانِ عنايةِ المؤلفِ بهذهِ الظَّاهرةِ نذكرُ بعضاً من تلكَ الشَّواهدِ، الَّتي حملتْ أكثرَ من وجهٍ إعرابيٍّ، فمنها:

١. مسألة: اختيارُهُ نصبَ "كلّ":

فقد اختارَ المؤلِّفُ نصبَ "كل" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(١)، فالنَّصبُ عندَهُ أولى من الرَّفعِ، والتَّقديرُ: "إنَّا خلقنا كلَّ شيءٍ خلقناهُ بقدرٍ"؛ لأنَّ المختارَ في الاسمِ النَّصبِ إذا خِيفَ لبسُ المُفسِّرِ بالصِّفةِ حالَ كونهِ مرفوعاً، فعندَهُ "كل" منصوبٌ على شرط التَّفسيرِ، ولو كانَ مرفوعاً لالتبسَ "كل" بالصِّفةِ، فيُوهمُ حينئذٍ خلافَ المعنى المطلوب(٢)؛ لأنَّه لو رُفِعَت "كلّ" لاحتمل أن يكون "خَلَقْنَا" صفة لـــ "شيء"، و"بقدر" خبر "كل"، والتَّخصيص بهذا الوصف يُفهَم منه أنَّ ما لا يكون موصوفاً بالمخلوقيَّة المنسوبة له لا تكون بقدر، فيوهم أنَّ ثمَّ مخلوقًا لغيره تعالى، وهو مذهب المعتزلة القائلين بأنَّ أفعال العباد غير مخلوقة لله. وهذا التَّوهُّم لا يكون في حالة نصب "كل" بفعلٍ محذوف يُفسِّره "خلقنا" المذكور؛ لأنَّ "خلقنا" يُفسِّر النَّاصب، والصِّفة لا تعمل في الموصوف، وما لا يعمل لا يُفسِّر عاملاً(٣).

٢. مسألة حكم القَسمِ المُقدَّرِ:

يُبينُ المؤلفُ حُكمَ القسمِ الملفوظِ، بقولهِ: "إذا تقدَّمَ القسمُ أوَّلَ الكلامِ على الشَّرطِ، لزمَهُ الماضي؛ أي: لزمَ القسمُ أنْ يكونَ الشَّرطُ الواقعُ بعدَهُ ماضياً"(٤)، ثمَّ شرعَ في بيانِ حكمِ حكمِ القسمِ "المقدَّر" مستدلاً على ما قالَ بقولهِ تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾(٥)، فالقسمُ المقدَّرُ له حكمُ القسمِ الملفوظِ، فإذا كانَ المقدَّرُ له الصَّدارةُ في الكلامِ، فإنَّ الشَّرطَ بعدَهُ يكونُ بصيغةِ المضيِّ، وكانَ الجوابُ للقسمِ، والتَّقديرُ: "واللهِ لئنْ أُخرجُوا لا يخرجونَ"، فـــ"لا يخرجون" جواب القسم المقدَّر قبل الشَّرط، و"أُخْرِجوا" جاء بصيغة المضيِّ(٦)، وإنَّما لزم أن يكون فعل الشرط ماضياً؛ لأنّ حرف الشَّرط لمَّا بطل عمله في الجواب الَّذي هو: "لا يخرجون" لكونه جواباً للقسم المقدَّر، طلب أن يكون فعل الشَّرط ماضياً حتَّى لا يظهر

---

(١) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ٣٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٤٥١/١. والبحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ابن عجيبة: عجيبة: ٥/ ٥٣٥.

(٤) إيضاح الكافية: ١٠٤.

(٥) سورة الحشر، من الآية: ١٢.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ٥٨/٢، وشرح الرضي على الكافية، الأستراباذي: الأستراباذي: ٣١٥/٤، ومغني اللبيب: ١٣٥/١، وإيضاح الكافية: ١٠٤.

لحرف الشرط فيه عمل؛ لئلَّا يكون العامل في الجزاء القسم، والعامل في الشَّرط حرف الشرط، فيختلف العامل في الشرط والجزاء، وهو غير جائز، فلذلك التزم أنْ يكونَ فعل الشرط ماضياً؛ لأنّ الماضي لا يظهر فيه عمل لحرف الشَّرط ولا لغيره(.[1]

ثانيًا: الاستدلال بالشَّاهدِ القرآني في تأصيلِ القواعدِ:

ممَّا لا شكَّ فيهِ أنَّ للشَّاهدِ وظيفةً كبيرةً في بيانِ الأحكامِ النَّحويَّةِ، تلكَ الشَّواهدُ الَّتي لا يمكنُ الاستغناءُ عنها لدى النَّحويِّينَ، فهي حجَّتُهم في توثيقِ المسائلِ، وبما أنَّ المؤلِّفَ من أولئكِ العلماءِ فلا غرابةَ أن يهتمَّ به ويُنزلَهُ منزلةً عظيمةً، كما في:

١. مسألة: معاني كلمة "ما":

ذكرَ المؤلِّفُ أنَّ "ما" تأتي "اسميَّة" ولها معانٍ عدَّةٌ، على حسبِ موقعِها من الكلامِ، وممَّا استشهدَ به المؤلِّفُ على مجيئِها اسميَّةً قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[2]، فقد ذكرَ المؤلِّفُ هذا الشَّاهدَ ليثبتَ معنى من معاني "ما" وهو مجيئُها "استفهاميَّة"، وبعدَ بيانِ ذلك المعنى شرعَ في بيانِ معانيها مفصِّلاً فيها، ومن تلكَ المعاني أنَّها تأتي موصولةً، وذكرَ لها شاهداً من قولنا: "أعجبني ما صنعتَ"؛ أي: "أعجبني الَّذي تصنعُ"، وتأتي شرطيَّةً نحو: ما تصنعْ أصنعْ(.[3]

٢. مسألة: من معاني "أيّ":

استدلَّ المؤلفُ بقولهِ تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[4]، بهدفِ بيانِ معنى من معاني "أيّ"، التي لها معانٍ عدَّةٌ، فتكونُ موصولةً أو استفهاميَّةً أو موصوفةً أو شرطيَّةً، وفي الشَّاهدِ السَّابقِ أرادَ المؤلفُ بيانَ مجيئِها شرطيَّةً؛ لتضمُّنِها معنى الشَّرطِ، فهي معربةٌ بالحركاتِ؛ لأنَّها مضافةٌ للاسمِ المفردِ، وتجزم فعلينِ كسائر أسماء الشَّرط، وإذا كانَ جوابُها جملةً اسميَّةً وجبَ اقترانُهُ بالفاءِ، وقد يحذفُ المضافُ إليهِ فيلحقُها التَّنوينُ عوضاً عنه كما في المثالِ السَّابقِ والتَّقديرُ: "أيَّ اسم تدعوا"، وإعرابُ "تدعوا" فعلٌ مجزومٌ وعلامتُهُ حذفُ النُّونِ؛ لأنَّهُ من الأفعالِ الخمسةِ، والأَصلُ "تدعون"[5]. هذا ما انتهجَهُ ردوسي زاده في في ذكرِ الشَّاهدِ على المسائلِ بهدفِ توثيقِها، وبيانِ حكمِها النَّحويِّ، فعلى ما تقدَّم، لم يكنِ المؤلفُ يختلفُ في طريقتِهِ عمَّنْ سبقَهُ من علماءِ النَّحوِ في توثيقِ القواعدِ.

---

(١) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، ابن شاهنشاه: ٢/ ١١٩_١٢٠.

(٢) سورة طه، من الآية: ١٧.

(٣) ينظر: إيضاح الكافية: ٦١.

(٤) سورة الإسراء، من الآية: ١١٠.

(٥) ينظر: إيضاح الكافية: ٦٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٤١٨/١.

ثالثًا: الاستشهادُ بالشَّاهدِ القرآنيِّ على ترجيح أقوالِ العلماء وردِّها:

عنيَ المؤلفُ عنايةً فائقةً بنقلِ آراءِ متقدِّميهِ من العلماءِ على اختلافِ مذاهبِهم ومشاربِهم، فقد لمسْنا هذهِ العنايةَ والاهتمامِ في كتابهِ هذا، فجاءَ بتلكَ الآراءِ مبثوثةً في أثناءِ كتابهِ إيضاحِ الكافيةِ، فنقلَ عن العلماءِ آراءَهم بدقَّةٍ وأمانةٍ، مستعيناً بها في تأصيلهِ لمسائلِهِ النَّحويَّةِ، والذي يعنينا هو استشهادُهُ بالقرآنِ الكريمِ على المسائلِ الخلافيَّةِ، من مثل:

١. مسألة توسُّط ضميرِ الفصلِ بينَ المبتدأ والخبرِ:

أوردَ المؤلفُ قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[١]، شاهداً على توسُّطِ الضَّميرِ بينَ المبتدأ والخبرِ، بعدَ دخولِ العواملِ عليهما، ففي الآيةِ الكريمةِ شاهدٌ على جوازِ توسُّطِ ضميرِ الفصلِ بينَ المبتدأ والخبرِ بعدَ دخولِ العواملِ عليهما، كما بيَّنَ معناهُ مفصِّلاً فيهِ القول، فذكر أنَّ ضميرُ الفصلِ ضميرٌ منفصلٌ مرفوعٌ مطابقٌ للمبتدأ، يعرفُ "فصلاً"؛ ليميزَ بينَ حالِ كونهِ نعتاً أو خبراً، وشرطُ عملهِ أنْ يكونَ الخبرُ إمَّا معرفةً، أو على صيغة "أفعل" أي: التَّفضيل، نحو: كانَ زيدٌ هو أفضلُ من عمرٍو، وهو عندَ الخليلِ لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنَّه عنده مُشبه للحرف ولكن جاء على صيغة الضَّمير، وهو عند غيره له محلٌّ من الإعراب، فهو مبتدأٌ، وما بعدَهُ خبرٌ[٢]. هذا ما ذكرَهُ المؤلفُ عن ذلكَ الضَّميرِ، والَّذي وافقَ فيهِ أغلبَ آراءِ العلماءِ الَّذينَ ذهبَ مذهبَهم، من القولِ بتوسُّطِ ضميرِ الفصلِ بينَ المبتدأ والخبرِ، قبل دخول العوامل عليها وبعد دخولها، مُشيراً إلى اختلاف آراء النُّحاة حول حكم هذا الضَّمير من حيث الإعراب، فالكوفيُّون يرَوْنَ أنَّ لضمير الفصل محلًّا من الإعراب، أمَّا البصريُّون فذهبوا مذهب الخليل في أنَّ ضمير الفصل لا محلَّ له من الإعراب؛ لأنَّ الغرض به الإعلام من أوَّل وَهْلَة، ليكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدَّ شبهه بالحرف، إذ لم يُؤتَ به إلَّا لمعًنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب، فكان ضمير الفصل في ذلك ككاف الخطاب الَّتي تلحق أسماء الإشارة كـــ"ذلك" و"تلك"، وتُثنَّى وتُجمَع ولا حظَّ لها في الإعراب[٣].

٢. مسألة في معاني الحروفِ:

الحروفُ في اللُّغةِ العربيَّةِ كثيرةٌ منها الحرفُ "مِنْ"، كون معناهُ موطن خلافٍ بينَ النُّحاةِ، فقد ذكرَ المؤلفُ أنَّ من معاني "مِنْ" احتمالَها معنى ابتداءِ الغايةِ مثل: سرتُ من

(١) سورة يوسف، من الآية: ٩٨.

(٢) ينظر :إيضاح الكافية: ٥٧.

(٣) ينظر :الإنصاف في مسائل الخلاف: ج٥٧٩/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٥٧٠/١_٥٧١.

بغدادَ، ومنها أيضاً أنْ تكونَ للتَّبيينِ، نحو قولهِ تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾(١)، كذا تحتملُ معنى التَّبعيضِ، كقولنا: أخذتُ من الدَّراهمِ، وأنْ تتضمَّنَ معنى الزِّيادةِ في الكلامِ المنفيِّ غيرِ الموجبِ، مثل: ما جاءني من أحدٍ، وهنا قولٌ آخرُ يُنسبُ للكوفيِّينَ وافقَهم فيهِ الأخفشُ، مفادُهُ: أنَّ "مِنْ" تُزادُ في الكلامِ المثبتِ غيرِ المنفي، وقد مثَّلوا لذلكَ بقولهم: قد كانَ من مطرٍ، وردَّ المؤلفُ هذا الزَّعمَ بقولهِ: هذا كلامٌ متأوَّلٌ والتَّقديرُ: قد كانَ بعضُ مطرٍ(٢). فهذا ما لمسناهُ عندَ المؤلفِ في طريقةِ إيرادِهِ الشَّاهدَ على المسائلِ الخلافيَّةِ، فطريقتُهُ كانتْ واضحةً في نقلِ آراءِ العلماءِ، الَّتي اتَّسمتْ بالدِّقةِ والأمانةِ، وهو في ذلك كلِّهِ يؤيِّدُ ما ينقلُ عنهم، أو يردُّ على زعمِهم، على حسبِ ما يراهُ من صحَّةِ القولِ أو ضعفِهِ.

رابعًا: الاستدلال بالشَّاهدِ القرآنيِّ على المسائلِ الخلافيَّةِ:

إنَّ الاهتمامَ بالتَّقديرِ في إقرارِ القواعدِ وتوجيهِ الإعرابِ ما لا يخفى على الدَّارسِ؛ فهي سمةٌ جليَّةٌ عندَ ردوسي في كتابهِ، وقد أنزلَها منزلاً عظيماً في كتابِ الإيضاحِ، فهو ميَّالٌ إلى التَّقديرِ والتَّأويلِ عندَ استدلالِهِ بالشَّواهدِ النَّحويَّةِ، وهو يهدفُ من ذلك إلى إقرارِ قاعدةٍ أو إثباتِ حكمٍ، فمن ذلك:

١. مسألة مجيء "كان" زائدةً في الكلامِ:

قدَّرَ المؤلفُ زيادةَ "كانَ" في قولهِ تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي المَهْدِ صَبِيًّا﴾(٣)، إذ الحاصلُ لديهِ: "كيفَ نكلِّمُ مَنْ في المهدِ حالَ كونهِ صبيًّا"(٤)، فهو على هذا التَّقديرِ يرى أنَّ "كان" زائدةٌ للتَّوكيدِ، وهو ما ذكرَهُ صاحبُ كتابِ المقتضبِ: بقوله: "إنَّما معنى كان هاهنا التَّوكيدُ"(٥)، وحملَ بعضُهم معناها في النَّصِّ السَّابقِ على "صار" فتكونُ "كان" بمعنى "صار": أي "منْ صارَ".(٦)

٢. مسألة الفعل المضارع بعدَ لامِ الجحودِ:

من المسائلِ الَّتي ناقشَها المؤلفُ توجيهُ اختصاصِ لامِ الجحودِ، فيرى أنَّها لا تختصُّ بالفعلِ، وإنَّما انتصبَ الفعلُ بعدَها بتقديرِ "أنْ" مضمرةٍ، ودليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ

(١) سورة الحج، من الآية: ٣٠.
(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ٩٥، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي: ٦/ ١٢٨.
(٣) سورة مريم، من الآية: ٢٩.
(٤) ينظر: إيضاح الكافية: ٩٠.
(٥) المقتضب: ١١٧/٤، وينظر: علل النحو، ابن الوراق: ٢٤٨.
(٦) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٤٣٥/٦.

لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[١]، فهو يرى أنَّ الفعلَ بعدَ اللَّامِ منصوبٌ بـــ"أنْ" المقدَّرةِ في الكلامِ[٢]، وهو قول البصريِّين، وذلك لأنَّ هذه اللَّام حرف جرٍّ، فهي من عوامل الأسماء، وما يعملُ في الأسماءِ لا يعملُ في الأفعالِ، فوجب تقدير "أنْ" المصدريَّة بعدها، فتكون "أنْ" مع الفعل بمنزلة المصدر الَّذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجرِّ، إذ التَّقدير في الآية الكريمة: ما كان الله مُريداً لتعذيبهم، فتكون اللَّام قد دخلت على الاسم على الأصل، وهذهِ اللامُ؛ أي: "لام الجحود"، تأتي بعدَ "ما كانَ ولم يكنْ" إذ لا تصحبُ إلَّا النَّفيَ[٣].

١. مسألة مطابقةِ الفاعلِ معَ المخصوصِ بالمدحِ أو الذَّمِّ:

فقد أوردَ في معرضِ كلامهِ عن "نعم" و"بئس" شروطِ المخصوص بالمدحِ أو الذَّمِّ ذاكراً أنَّ شرط المخصوصِ مطابقةُ الفاعلِ، ومثَّلَ لذلكَ بقولِهم: نِعمَ الرَّجلُ عمرٌو، ونعمتِ المرأةُ هندٌ، فلا بُدَّ من مطابقةِ الفاعلِ معَ المخصوصِ في الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ، وأشارَ بقولهِ: أمَّا في قولهِ تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ القَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[٤]، ففيه سؤالٌ مقدَّرٌ: كيفَ وقعَ المخصوصُ جمعاً؟ وهو: "الَّذين كذَّبوا"، والفاعلُ مفردٌ، وهو "مثل القوم"، وأجابَ عن ذلكَ بقولهِ: متأوَّلٌ، والتَّقديرُ: "مَثَلُ الَّذين كذَّبوا، بتقديرِ المضافِ وهو "مَثَل"، المحذوفُ من الكلامِ[٥]. وهذا الاختيارُ للمؤلِّفِ ذكرَهُ صاحبُ المفصَّل بقوله في تقديره: "أي: "أي: مثل الذين كذَّبوا"، وزادَ رأيًا آخرَ فقال: "ورُويَ أنْ يكونَ محلُّ "الَّذينَ" مجروراً صفة للقوم، ويكونُ المخصوصُ بالذَّمِّ محذوفًا؛ أي: بئسَ مثلُ القومِ المكذِّبينَ مثلُهم"[٦].

خامسًا: ردُّ الشاهدِ الشِّعرِي بالشاهد القرآنِيِّ:

لم يكُنِ المؤلِّفُ يعتدُّ بكلِّ مسموعٍ من الشِّعرِ، فقد ردَّ بعضَ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ بالشَّاهد القرآني، وفنَّدَ رأيَ أصحابِها بإيرادِ الأدلَّةِ مع بيانِ العلَّةِ منها، كردِّهِ قولَ الكوفيينَ القائلينَ بتعميمِ عملِ "إنْ" المكسورةِ إذا خُفِّفتْ.

---

(١) سورة الأنفال، من الآية: ٣٣.

(٢) ينظر: إيضاح الكافية: ٨٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٧٠، ٤٨٥.

(٤) سورة الجمعة، من الآية: ٥.

(٥) ينظر: إيضاح الكافية: ٩٤، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٨٦، وشرح الرضي على على الكافية: ٤/ ٢٧٣.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٤.

١. مسألة: عملِ "إنْ" المخفَّفةِ:

قالَ الكوفيونَ بإعمالِ "إنْ" المكسورةِ إذا خفِّفتْ، سواء دخلتْ على نواسخِ الابتداءِ نحو: كانَ وظنَّ وأخواتِهما، أو على غيرِها من الأفعالِ، فهم يعمِّمونَ عملَها حالَ كونِها مخففةً، واستدلُّوا على ما اختاروا بقولِ الشَّاعرِ:

شلَّتْ يَمِيْنُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَاً

وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ[١]

فالكوفيُّونَ يُجوِّزونَ عملها في البيت السَّابق، مع أنَّ الفعلَ معها ليسَ من نواسخ المبتدأ. إلَّا أنَّ المؤلفَ ردَّ على زعمِ الكوفيِّينَ فذكر أنَّ دخولُ "إنْ" المخفَّفة يقتصرُ على تلك النَّواسخِ فقط، واستدلَّ على تفنيدِ ما ذهبَ إليهِ الكوفيُّونَ بقولهِ تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٢]، فـ"إنْ" هي المخفَّفةُ من الثَّقيلةِ دَخَلَتْ على "كان" وهي من نواسخ المبتدأ والخبر، وهو أغلبُ أحوالِها، واللَّامُ للفرقِ بينها وبين "إنْ" النَّافيةِ[٣]. وهو بهذا يؤيدُ مذهبَ البصريِّينَ ومن وافقَهم من أنَّ "إنْ" إذا دخلتْ على الفعل أُهملتْ وجوبًا، إلَّا أن يكون الفعل ماضيًا ناسخًا فيجوز إعمالها، وذكرَ المراديُّ في كتابهِ أنَّ "إنْ" بعدَ التَّخفيفِ يليها متصرفٌ ناسخٌ، ماضيًا كان أو مضارعًا نحو: كانَ وأخواتها وظنَّ وأخواتها[٤]. وهكذا نرى أنَّ ردوسي زاده قد ردَّ بالشَّاهد بالشَّاهد القرآنيِّ ما استند عليه الكوفيُّون من البيت الشِّعري في تجويزهم ورود فعل غير ناسخ بعد "إن" المخفَّفة، فهذه سمةٌ وجِدتْ في منهجِ المؤلِّفِ وأردنا تسليط الضوء عليها.

---

(١) البيت من الكامل، لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، وينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢/ ٥٤٨. والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٩٧.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٤٣.

(٣) ينظر: إيضاح الكافية: ٩٩، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ١٥٥/٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، المرادي: ٥٣٧/١. ومغني اللبيب: ٣٧/١. والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ٣٢٧/١_٣٢٨، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٢٧/١_٣٢٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: ٥١٢/١.

الخاتمة:

يتناول البحث استشهاد ردوسي زاده بالقرآن الكريم في كتابه "إيضاح الكافية"، وكيف استعمل المؤلف الآيات القرآنية كشواهد لإثبات القواعد النحوية والمسائل الخلافية في اللغة، وقد تميز منهجه بالتركيز على الاستشهاد بالقرآن كأساس أصيل في تأصيل القواعد النحوية، مع الاهتمام بتعدد الأوجه الإعرابية والاستدلال بالآيات لتوضيح المسائل النحوية، وأبرز ما جاء في البحث:

- الاستشهاد بالقرآن: اعتمد ردوسي زاده القرآن الكريم كأحد أهم مصادر الاستشهاد في النحو، حيث استشهد بثمانين آية في كتابه، مع التركيز على موطن الشاهد من دون ذكر الآية كاملة.
- منهجية الاستشهاد: تميز منهجه بالاختصار والتركيز على الشاهد الواحد في أغلب الأحيان، مع تعدد الشواهد في بعض المسائل لتأكيد الحكم النحوي. كما كان يقدم القرآن على غيره من النصوص الأخرى في الاستشهاد.
- تعدد الأوجه الإعرابية: فقد اهتم بتعدد الأوجه الإعرابية في القرآن، وعرض مسائل نحوية متعددة الأوجه، ما يعكس سعة اطلاعه ودقته في تحليل النصوص.
- الاستدلال بالآيات للمسائل الخلافية: اعتمد على الآيات القرآنية للرد على آراء العلماء، ولاسيما في المسائل الخلافية بين المذاهب النحوية كالبصريين والكوفيين.
- التقدير والتأويل: اعتمد المؤلف على التقدير والتأويل في تفسير بعض الآيات لتوضيح القواعد النحوية، مثل تقدير الأفعال المحذوفة أو زيادة بعض الحروف.
- رد الشعر بالقرآن: في بعض الأحيان، رد المؤلف على الشواهد الشعرية التي استعملها الآخرون بالقرآن، مؤكداً أن القرآن هو المصدر الأوثق في الاستدلال. فالمؤلف اعتمد بشكل كبير على القرآن الكريم كمرجع أساسي في تأصيل القواعد النحوية، متخذًا منهجية واضحة في الاستشهاد، وتعدد الأوجه الإعرابية، والرد على الآراء المخالفة، كما تميز بعنايته بالتقدير والتأويل، وطرح الفرضيات التي تدعم آراءه النحوية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١/ ١٤٢٠هـ _١٩٩٩م.

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ_ ١٩٨٨م.

٣. الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن بن الكمال السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، وعلاء الدين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٢٧هـ _٢٠٠٦م.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

٥. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ابن عجيبة، أبو العباس أحمد بن محمد بن المهدي الفاسي، (ت١٢٢٤هـ)، تحقيق: حسن عباس زكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٢٣هـ _٢٠٠٢م.

٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي، (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط١/١٤٢٨هـ.

٧. تهذيب اللغة، الهروي أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.

٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، أبو محمد حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢٨هـ_ ٢٠٠٨م.

٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ابن عمر البغدادي عبد القادر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤/ ١٤١٨هـ _ ١٩٩٧م.

١٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

١١. ذيل الرَّوضتين في تراجم رجال القرنين السادس والسابع، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، دار الجيل، بيروت.
١٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط١/١٤١٨هـ_ ١٩٩٨م.
١٣. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد الوقاد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهري المصري، (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١ه_ ٢٠٠٠م.
١٤. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٣٩٨هـ _ ١٩٧٨م.
١٥. شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١/ ١٣٨٣هـ.
١٦. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، دمشق.
١٧. علل النحو، ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١/ ١٤٢٠هـ _ ١٩٩٩م.
١٨. غاية النهاية في طبقات القُرَّاء، ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ.
١٩. القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة، بيروت، ط٨/ ١٤٢٦هـ _٢٠٠٥م.
٢٠. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ _ ١٩٨٨م.

٢١. الكناش في فني النحو والصرف، إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد (ت٧٣٢هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٢. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٤١٦هـ _ ١٩٩٥م.
٢٣. اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة السعودية، ط١/ ١٤٢٤هـ _
٢٤. المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط١/١٤٠٠_ ١٤٠٥هـ.
٢٥. معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
٢٦. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي شهاب الدين أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ _ ١٩٩٣م.
٢٧. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي شهاب الدين أبو عبد الله (ت٦٢٦هـ)، دار الكتاب
٢٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام الأنصاري جمال الدين (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م.
٢٩. مفتاح العلوم، السكاكي، علي يوسف بن أبي بكر بن محمد الخوارزمي أبو يعقوب (ت٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢/ ١٤٠٧هـ _ ١٩٨٧م.
٣٠. المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ط١/ ١٩٩٣م.
٣١. المقتضب، المبرِّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣٢. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط٣/ ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.
٣٣. هديَّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.

References:

The HOLY Quran.

1. Asrar al-Arabiyya**, by Al-Anbari, Abu al-Barakat, published by Dar al-Arqam ibn Abi al-Arqam, Beirut, 1st edition, 1420 AH / 1999 CE.
2. Al-Usul fi al-Nahw**, edited by Abdul Hussein al-Fatli, published by Muassasat al-Risala, Beirut, 1408 AH / 1988 CE, (no edition specified).
3. Al-Iqtirah fi Ilm Usul al-Nahw**, by Al-Suyuti, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2nd edition, 1427 AH / 2006 CE.
4. Al-Insaf fi Masail al-Khilaf**, by Al-Anbari, Abdul Rahman ibn Muhammad ibn Ubayd Allah al-Ansari, edited by Muhammad Muhiyy al-Din Abdul Hamid, published by Dar al-Fikr, Damascus, (no edition or date specified. (
5. Al-Bahr al-Madid fi Tafsir al-Quran al-Majid**, by Ibn Ajiba, Abu al-Abbas Ahmad ibn Muhammad ibn al-Mahdi al-Fasi (d. 1224 AH), edited by Hasan Abbas Zaki, published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 2nd edition, 1423 AH / 2002 CE.

6. Tamhid al-Qawa’id bi Sharh Tashil al-Fawa’id**, by Nazir al-Jaysh, Muhibb al-Din Muhammad ibn Yusuf ibn Ahmad al-Halabi (d. 778 AH), edited by Ali Muhammad Fakhr and others, published by Dar al-Salam, Cairo, 1st edition, 1428 AH.
7. Tahdhib al-Lugha**, by Al-Harawi, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari (d. 370 AH), edited by Muhammad Awad Mar’ab, published by Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 2001 CE.
8. Tawdih al-Maqasid wa al-Masalik bi Sharh Alfiyyat Ibn Malik**, by Abu Muhammad Badr al-Din Hasan ibn Qasim ibn Abdullah ibn Ali al-Muradi al-Maliki (d. 749 AH), edited and explained by Abdul Rahman Ali Suleiman, published by Dar al-Fikr al-Arabi, 1st edition, 1428 AH / 2008
9. Khazanat al-Adab wa Lubab Lisan al-Arab**, by Ibn Umar al-Baghdadi, Abdul Qadir (d. 1093 AH), edited and explained by Abdul Salam Muhammad Harun, published by Maktabat al-Khanji, Cairo, 4th edition, 1418 AH / 1997 CE.
10. Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknun**, by Al-Samin al-Halabi, Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad ibn Yusuf ibn Abdul Da’im (d. 756 AH), edited by Ahmad Muhammad al-Kharrat, published by Dar al-Qalam, Damascus, (no edition or date specified).
11. Dhail al-Rawdatayn fi Tarajim Rijal al-Qarnayn al-Sadis wa al-Sabi’**, by Abu Shama, Abdul Rahman ibn Ismail ibn Ibrahim, edited by Muhammad Zahid ibn al-Hasan al-Kawthari, published by Dar al-Jil, Beirut, (no edition or date specified(.
12. Sharh al-Ashmuni ala Alfiyyat Ibn Malik**, by Al-Ashmuni, Nur al-Din Ali ibn Muhammad ibn Isa, Abu al-Hasan al-Shafi’i (d.

900 AH), published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1418 AH / 1998 CE.

13. Sharh al-Tasrih ala al-Tawdih aw al-Tasrih bi Madmun al-Tawdih fi al-Nahw**, by Khalid al-Waqqad ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jurjawi al-Azhari, Zayn al-Din al-Misri (d. 905 AH), published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1421 AH / 2000 CE.
14. Sharh al-Radi ala al-Kafiya**, by Al-Astarabadi, Muhammad ibn al-Hasan al-Radi (d. 686 AH), edited and verified by Yusuf Hasan Omar, Professor at the Faculty of Arabic Language and Islamic Studies, University of Garyounis, Benghazi, Libya, 1398 AH / 1978 CE.
15. Sharh Qatr al-Nada wa Ball al-Sada**, by Ibn Hisham, edited by Muhammad Muhiyy al-Din Abdul Hamid, Cairo, 11th edition, 1383 AH.
16. Sharh Nahj al-Balagha**, by Ibn Abi al-Hadid, Abdul Hamid ibn Hibat Allah ibn Muhammad ibn al-Husayn, Izz al-Din (d. 656 AH), edited by Muhammad Abi al-Fadl Ibrahim, published by Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyya, Damascus, (no edition or date specified).
17. Ilal al-Nahw**, by Ibn al-Warraq, Abu al-Hasan Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbas (d. 381 AH), edited by Mahmud Jasim Muhammad al-Darwish, published by Maktabat al-Rushd, Riyadh, Saudi Arabia, 1st edition, 1420 AH / 1999 CE.
18. Ghayat al-Nihaya fi Tabaqat al-Qurra'**, by Ibn al-Jazari, Shams al-Din Muhammad ibn Muhammad (d. 833 AH), edited by G. Bergsträsser, published by Maktabat Ibn Taymiyya, first published in 1351 AH.

19. Al-Firuzabadi, Al-Qamus al-Muhit**, edited by the Heritage Verification Office at Muassasat al-Risala, supervised by Muhammad Naim al-Arqasusi, published by Muassasat al-Risala for Printing, Beirut, 8th edition, 1426 AH / 2005 CE.
20. Al-Kitab**, by Sibawayh, Amr ibn Uthman ibn Qanbar al-Harithi, Abu Bishr (d. 180 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Harun, published by Maktabat al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1408 AH / 1988 CE.
21. Al-Kunnash fi Fannay al-Nahw wa al-Sarf**, by Abu al-Fida, Imad al-Din Ismail ibn Ali ibn Mahmud ibn Muhammad ibn Umar ibn Shahanshah ibn Ayyub, al-Malik al-Mu’ayyad (d. 732 AH), edited by Riyad ibn Hasan al-Khawam, published by Al-Maktaba al-Asriyya, Beirut, (no edition specified), 2000 CE.
22. Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I’rab**, by Al-Akbari, Abu al-Baqa Abdullah ibn al-Husayn ibn Abdullah al-Baghdadi, Muhibb al-Din (d. 616 AH), edited by Abdul Ilah al-Nabhan, published by Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH / 1995 CE.
23. Al-Lumha fi Sharh al-Mulha**, by Ibn al-Sa’igh, Muhammad ibn Hasan ibn Siba’ ibn Abi Bakr (d. 720 AH), edited by Ibrahim ibn Salim al-Sa’idi, published by the Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Madinah, Saudi Arabia, 1st edition, 1424 AH / 2004 CE.
24. Al-Musa’id ala Tashil al-Fawa’id**, by Ibn Aqil al-Aqili, edited by Muhammad Kamal Barakat, published by Dar al-Fikr, Damascus, and Dar al-Madani, Jeddah, 1st edition, 1400-1405 AH.
25. Ma’ani al-Quran**, by Al-Farra’, Abu Zakariyya Yahya ibn Ziyad, companion of Al-Kisa’i (d. 207 AH), edited by Ahmad

Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abdul Fattah Ismail al-Shalabi, published by Al-Dar al-Misriyya lil-Ta'lif wa al-Tarjama, Egypt, 1st edition, (no date specified).

26. Mu'jam al-Udaba' Irshad al-Arib ila Ma'rifat al-Adib**, by Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut ibn Abdullah al-Rumi al-Hamawi (d. 626 AH), edited by Ihsan Abbas, published by Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, 1st edition, 1414 AH / 1993 CE.
27. Mu'jam al-Buldan**, by Yaqut al-Hamawi, Shihab al-Din Abu Abdullah (d. 626 AH), published by Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, (no edition or date specified).
28. Mughni al-Labib an Kutub al-A'arib**, by Ibn Hisham al-Ansari, Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf, Abu Muhammad, Jamal al-Din (d. 761 AH), edited by Mazin al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, published by Dar al-Fikr, Damascus, 6th edition, 1985 CE.
29. Miftah al-Ulum**, by Al-Sakkaki, Ali Yusuf ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Khwarizmi al-Hanafi, Abu Ya'qub (d. 626 AH), published by Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, Lebanon, 2nd edition, 1407 AH / 1987 CE
30. Al-Mufassal fi Sina'at al-I'rab**, by Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr (d. 538 AH), edited by Dr. Ali Bu Mulhim, published by Maktabat al-Hilal, Beirut, 1st edition, 1993 CE.
31. Al-Muqtadab**, by Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid ibn Abdul Akbar (d. 285 AH), edited by Muhammad Abdul Khaliq Uzaymah, published by Alam al-Kutub, Beirut, (no edition or date specified).

32. Nuzhat al-Alba’ fi Tabaqat al-Udaba’**, by Abu al-Barakat al-Anbari, Abdul Rahman ibn Muhammad al-Ansari (d. 577 AH), edited by Ibrahim al-Samarra’i, published by Maktabat al-Manar, Zarqa, Jordan, 3rd edition, 1405 AH / 1985 CE.
33. Hadiyyat al-‘Arifin Asma’ al-Mu’allifin wa Athar al-Musannifin**, by Ismail ibn Muhammad Amin ibn Mir Salim al-Babani al-Baghdadi (d. 1399 AH), published by Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut, Lebanon.
34. Ham’ al-Hawami’ fi Sharh Jam’ al-Jawami’**, by Al-Suyuti, Jalal al-Din Abdul Rahman ibn Abi Bakr, edited by Abdul Hamid Hindawi, published by Al-Maktaba al-Tawfiqiyya, Egypt, (no edition or date specified).
35. Wafayat al-A’yan wa Anba’ Abna’ al-Zaman**, by Ibn Khallikan, Abu al-Abbas Shams al-Din Ahmad ibn Muhammad (d. 681 AH), edited by Ihsan Abbas, published by Dar al-Thaqafa, Beirut.